World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 22 – 26 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 16 أبريل/نيسان 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 8 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/8-A/5/DRAFT
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تركيا (2026-2028)

المدة	1 يوليو/تموز 2026–30 يونيو/حزيران 2028
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	40 334 796 دولارا أمريكيا
الدرجة على الإطار بشأن المساءلة عن النتائج*	1-3

* الإطار بشأن المساءلة عن النتائج هو نهج لقياس الأداء يدرج تتبع البرامج والتتبع المالي ويعتمد نهجا قائما على النتائج في البرمجة التي تركز على الأشخاص.

موجز تنفيذي

تُعدّ جمهورية تركيا بلدا متوسط الدخل من الشريحة العليا وتتسم بمتانة مؤسساتها، وديناميةقطاعها الخاص، وتنوع نظامها الغذائي، وقد حققت تقدما كبيرا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحتل المرتبة السابعة عشرة بين أكبر اقتصادات العالم. وبوصفها مصدّرا زراعيا رئيسيا، تؤدي تركيا دورا حيويا في الأمن الغذائي الإقليمي والعالمي، إذ تقدم الإمدادات لعمليات **البرنامج** في جميع أنحاء العالم وتشارك بنشاط في الدبلوماسية الإنسانية لدعم جهود الإغاثة في الكثير من البلدان حيث يعمل **البرنامج**، بما في ذلك من خلال مبادرة البحر الأسود.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تواجه جمهورية تركيا تحديات مستمرة، بما في ذلك استضافة 2.3 مليون لاجئ، الأمر الذي أدى طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية إلى الضغط على الموارد العامة والتماسك الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الحكومة سجلت أكثر من 600 000 عودة طوعية بين ديسمبر/كانون الأول 2024 وديسمبر/كانون الأول 2025، فقد تبنى معظم اللاجئين حتى الآن نهج "الانتظار والترقب" نتيجة عدم اليقين إزاء الأمن، ومحدودية الإمكانات المالية، والتداعيات الإنسانية. وفي حين أن الحكومة قامت بتنفيذ سياسات شاملة للاجئين، من الضروري كذلك مواصلة الدعم الدولي. ويؤثر التضخم والتقلبات في أسعار الأغذية والتفاوتات في الدخل على إمكانية الحصول على الأغذية المغذية، ولا سيما بالنسبة إلى الأشخاص المنخفضي الدخل واللاجئين. ويشكل تعرض البلاد للأخطار، ولا سيما الزلازل، وعدم الاستقرار الإقليمي تحديات إضافية، مما يؤكد على الحاجة إلى تعزيز قدرات الاستعداد للكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Hollingworth
مساعد المديرة التنفيذية
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: matthew.hollingworth@wfp.org

السيد S. Cahill
المدير القطري
بريد إلكتروني: stephen.cahill@wfp.org

ويسعى **البرنامج**، من خلال هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الحكومة والقطاع الخاص من أجل تعزيز فعالية التدخلات الإنسانية، داخل جمهورية تركيا وعلى الصعيد العالمي، مما يمكّن من تحقيق أثر أكبر بموارد أقل.

وإقرارا بالقدرات القوية التي تمتلكها الحكومة، سيركز **البرنامج** جهوده على سد الفجوات ذات الأولوية من خلال الاستفادة من المزايا النسبية للمنظمة في دعم اللاجئين، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتقديم الخدمات. كما ستستفيد الخطة من نقاط القوة التكميلية **للبرنامج** وجمهورية تركيا من أجل تعزيز الجهود العالمية للاستجابة لحالات الطوارئ، من خلال الجمع بين خبرة **البرنامج** في المساعدة الغذائية وسلاسل الإمداد الإنسانية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيا ودورها القيادي في المجال الإنساني وقطاع الخدمات اللوجستية التنافسي من أجل العمل نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التصدي لانعدام الأمن الغذائي العالمي.

ومواءمة مع خطة التنمية الوطنية الثانية عشرة لجمهورية تركيا، التي تغطي الفترة 2024-2028، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2026-2030، ستساهم الخطة الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** في القضاء على الجوع. وستُنفذ من خلال حصيلتين مترابطتين من حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية:

- *الحصيلة 1: تمكُّن المستهدفين من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الأزمات في تركيا من تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الأغذية المغذية، على مدار السنة*. سيواصل **البرنامج** بموجب هذه الحصيلة العمل إلى جانب حكومة تركيا لضمان قدرة اللاجئين المستهدفين في المخيمات (مراكز الإيواء المؤقتة أو مدن الحاويات) أو اللاجئين العابرين، بالإضافة إلى غيرهم من الأشخاص المتضررين من الأزمات، على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الأساسية وغيرها من الاحتياجات الضرورية.
- *الحصيلة 2: بحلول عام 2028، الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية المعززة لتيسير دعم متسم بالكفاءة للأشخاص المتضررين من الأزمات والمعرضين للمخاطر داخل تركيا وخارجها، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وبناء القدرة على الصمود*. سيعزز **البرنامج** بموجب هذه الحصيلة الشراكات الاستراتيجية مع كيانات القطاعين العام والخاص، من خلال التعاون من أجل تحسين قدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، ودعم برامج شبكات الأمان. كما سيقدم **البرنامج** الخدمات للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وستمكن هذه الجهود من تقديم دعم أكثر كفاءة وفعالية للأشخاص المتضررين من الأزمات وللأشخاص المعرضين للمخاطر داخل جمهورية تركيا وخارجها.

وستمهد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الطريق للخروج المسؤول **للبرنامج** من البرمجة بعد يونيو/حزيران 2028، مما يسمح **للبرنامج** بالاستفادة من الشراكات المعقودة بموجب هذه الخطة لإعادة تموضع حضوره في تركيا من خلال مركز استراتيجي للأغذية تابع **للبرنامج**.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تركيا (2026-2028) (WFP/EB.A/2026/8-A/5) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 796 334 40 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري وتقييم الاحتياجات

1- جمهورية تركيا[1] هي بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، ولديها مؤسسات وبنية تحتية وخدمات عامة متينة، وقطاع خاص نشط. وتُعدّ تركيا، باعتبارها عضوا في مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي، ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، جهة فاعلة رئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي تستضيف منذ عام 2014 واحدة من أكبر مجموعات اللاجئين في العالم،[2] ومن ضمنها 2.3 مليون لاجئ سوري[3] ونحو 150 000 لاجئ من جنسيات أخرى.[4] ولا يزال يعيش أكثر من تسعة وتسعين في المائة من اللاجئين في المجتمعات المحلية المضيفة في جميع أنحاء تركيا، في حين لا يزال حوالي 500 5 لاجئ – أساسا من الأسر ذات الاحتياجات الخاصة والقدرة المحدودة على العمل[5] – يقيمون في مراكز الإيواء المؤقتة التي تديرها الحكومة.

2- حققت تركيا تطورا ملحوظا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي منذ أوائل الألفينيات وتحتل الآن المرتبة 17 بين أكبر اقتصادات العالم، كما أنها من بين العشرة الأهم لناحية الإنتاج الزراعي؛ وهي تحتل المرتبة 45 في مؤشر التنمية البشرية للفترة 2024/2023.[6] وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته تركيا في الحد من الفقر والنهوض بالصحة الجيدة، فإنها تفتقر إلى بيانات أكثر شمولا بشأن المؤشرات المتعلقة بالقضاء على الجوع وتعزيز المساواة.[7]

3- وفي حين أن تركيا قد حسّنت الأمن الغذائي والتغذوي، حيث قلصت نسبة السكان غير القادرين على تحمل تكاليف نمط غذائي صحي من 15 في المائة في عام 2019 إلى 6 في المائة في عام 2022، فإن التحديات لا تزال قائمة.[8] وجاءت تركيا في المرتبة 49 من بين 113 بلدا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022.[9] ويؤدي التضخم وتقلب أسعار الأغذية، وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، وعدم المساواة في الدخل إلى تقويض التقدم المحرز، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض.[10] وتواجه الأسر الحاصلة على قدر أقل من التعليم والتي ترأسها نساء فقرا نسبيا أعلى، في حين أفادت المسنات عن حصائل صحية أسوأ.[11] ويتعرض الأطفال بشكل خاص لمخاطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي.[12] وتؤدي خطط الحماية الاجتماعية، بما في ذلك برنامج الوجبات المدرسية، إلى التخفيف من حدة الضغط، ولكن يمكن تعزيزها بحيث توفر دعما أفضل للأشخاص الذين يكونون في حالة ضعف أو حرمان من الناحية التغذوية، بمن في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة.[13]

---

[1] يشار إليها في ما يلي باسم "تركيا".

[2] لأغراض هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، يتعين فهم الإشارات إلى مصطلح "لاجئ" على أنها تشمل السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة، ومقدمي طلبات الحصول على الحماية الدولية، وحاملي الوضع القانوني وفقا للإطار القانوني والسياساتي لتركيا، ولا سيما قانون الأجانب والحماية الدولية، فضلا عن لائحة الحماية المؤقتة.

[3] عدد اللاجئين السوريين حتى 26 مارس/آذار 2026، وفقا لما أعلنته رئاسة إدارة الهجرة.

[4] عدد الأشخاص الذين يحظون بالحماية الدولية اعتبارا من 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، بحسب ما أعلنه وزير الداخلية. انظر"مناقشة ميزانية وزارة الداخلية لعام 2026 في لجنة التخطيط والميزانية بمجلس النواب"

[5] حتى يناير/كانون الثاني 2026، كان نصف سكان المخيم من الأطفال، و56 في المائة من النساء والبنات، و9 في المائة من كبار السن، مما يشير إلى ملامح ديمغرافية أكثر ضعفا بكثير.

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2024. *تقرير التنمية البشرية 2024/2023 – الخروج من المأزق: صورة التعاون في عالم الاستقطاب.*

[7] الأمم المتحدة. 2024. *التحليل القطري للأمم المتحدة – تركيا للفترة 2026-2030*(لم ينشر).

[8] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها. 2024. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024 – التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.*

[9] The Economist Group. 2022. *مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022.*

[10] الأمم المتحدة. 2024. *التحليل القطري للأمم المتحدة – تركيا للفترة 2026-2030*(لم ينشر).

[11] *المرجع نفسه.*

[12] تشير مقاييس الفقر المتعدد الأبعاد إلى أن 40.1 في المائة من الأطفال كانوا معرضين لمخاطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي في عام 2023، مقارنة بنسبة 30.7 في المائة من إجمالي السكان. البيانات من TUIK/TURKSTAT.

[13] في حين أن تغطية الحماية الاجتماعية في تركيا (باستثناء الصحة الشاملة) تعتبر مرتفعة نسبيا، حيث تبلغ 64 في المائة، فإنها لا تزال أقل من المتوسط الإقليمي البالغ 85 في المائة، حيث توجد فجوات كبيرة في الدعم المقدم للأشخاص الذين يعانون من أوضاع الضعف مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وتبلغ تغطية استحقاقات الإعاقة 44 في المائة، في حين أن 37 في المائة فقط من الأطفال دون سن الخامسة عشر يتلقون استحقاقات نقدية للطفل والأسرة. وتبلغ نسبة الأشخاص الذين يعانون من أوضاع الضعف المشمولين بالمساعدة الاجتماعية أقل بقليل من 32 في المائة. المصدر: الأمم المتحدة. 2024. *التحليل القطري للأمم المتحدة – تركيا للفترة 2026-2030.* (لم ينشر).

4- وتواجه أسر اللاجئين ضغوطا متزايدة بسبب ارتفاع تكاليف الأغذية والتضخم، حيث تعتمد بشكل متزايد استراتيجيات تكيف سلبية أكثر شدة – وهو سلوك أكثر شيوعا في المنطقة الجنوبية الشرقية.[14] ولا يستطيع عدد متزايد من أسر اللاجئين التي تعيش في المجتمعات المحلية تحمل تكاليف سلة الحد الأدنى للإنفاق، وتلجأ 70 في المائة منها إلى الديون كآلية تكيف لتغطية الاحتياجات الأساسية، وأبرزها الاحتياجات من الأغذية.[15] وارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين المتضررين من الزلزال، والذين كانوا يقيمون سابقا في مدن الحاويات[16] ويتلقون المساعدة من **البرنامج**، من 20 في المائة إلى 36 في المائة بعد انتقالهم من بيئات على نسق المخيمات إلى المجتمعات المحلية.[17] وداخل مراكز الإيواء المؤقتة، ينتشر انعدام الأمن الغذائي بشكل أكبر في أوساط الأسر التي ترأسها نساء (42 في المائة) مقارنة بتلك التي يرأسها رجال (22 في المائة).[18] ويعاني 35 المائة من الأسر التي تضم أشخاصا ذوي إعاقة من انعدام الأمن الغذائي (مقارنة بنسبة 25 في المائة من جميع الأسر)، كما أن هذه الأسر تعتمد بشكل أكبر على استراتيجيات التكيف السلبية في استهلاك الأغذية (تستخدم من قبل 97 في المائة منها مقارنة بنسبة 88 في المائة من جميع الأسر)، كما أن لديها وصول محدود إلى استراتيجيات التكيف المتعلقة بسبل كسب العيش. وأظهر استعراض مكتبي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2021 أن نسبة مشاركة اللاجئين السوريين في القوة العاملة 44 في المائة (81 في المائة للرجال و14 في المائة للنساء)، حيث يعمل معظمهم في وظائف غير رسمية بدخل ضئيل للغاية بحيث لا يمكن أن يدعم الاكتفاء الذاتي.[19]

5- وتؤثر تحديات التغذية على السكان الأتراك واللاجئين على حد سواء. ووفقا للاستقصاء الديموغرافي والصحي الأخير (2018)، يعاني 59 في المائة من التركيات و60 في المائة من اللاجئات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 49 عاما من زيادة الوزن أو السمنة، في حين أن نسبة انتشار نقص الوزن بين النساء في سن الإنجاب في كلتا الفئتين هي أقل من 5 في المائة. ويعد سوء التغذية المزمن أكثر شيوعا بين الأطفال السوريين في تركيا: 17 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، مقارنة بـ 6 في المائة من الأطفال الأتراك. وسجلت معدلات الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة نسبا متساوية وصلت إلى حوالي 2 في المائة، في حين يعاني 8 في المائة من الأطفال الأتراك و10 في المائة من الأطفال السوريين دون سن الخامسة من زيادة الوزن. وفي ما يتعلق بالمغذيات الدقيقة، يستهلك 63 في المائة من الأطفال الأتراك الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرا الأغذية الغنية بالحديد، مقارنة بنسبة 33 في المائة فقط من الأطفال السوريين.[20،21] ويؤثر انخفاض الإلمام بالمعارف الغذائية على الخيارات الغذائية والحصائل الصحية، حيث غالبا ما يتم إعطاء الأولوية لأسعار الأغذية على حساب سلامة الأغذية والجودة التغذوية.[22]

---

[14] الهلال الأحمر التركي. 2025. برنامج شبكة الأمان الاجتماعي - التقرير الثاني لرصد ما بعد التوزيع. وتقرير **البرنامج** عن *الرصد ما بعد التوزيع داخل المخيمات، تركيا الربع الثالث من عام 2025* (لم ينشر).

[15] تعرف سلة الحد الأدنى للإنفاق بأنها ما تحتاج الأسرة إليه لتلبية احتياجاتها الأساسية، على أساس منتظم أو موسمي، ومتوسط تكلفتها. وهي تشمل الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية. ويشير استقصاء رصد ما بعد التوزيع لشبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ إلى أن 66 في المائة من الأسر المستفيدة من شبكة الأمان الاجتماعي التكميلية في حالات الطوارئ، و32 في المائة من الأسر المستفيدة من شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، و35 في المائة من الأسر غير المستفيدة، كانت تعيش دون سلة الحد الأدنى للإنفاق بحلول نهاية عام 2024. ويمثل ذلك زيادة عن الربع السابق لجميع الفئات (59 في المائة من المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي التكميلية في حالات الطوارئ؛ و29 في المائة من المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ؛ و28 في المائة من غير المستفيدين).

[16] قامت رئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ ببناء مدن من الحاويات باستخدام حاويات الشحن لتوفير سكن مؤقت للسكان النازحين في أعقاب الزلازل التي أصابت جنوب شرق تركيا في فبراير/شباط 2023.

[17] رصد حصائل **البرنامج**، *تركيا، الربع الأخير من عام 2025* (لم ينشر).

[18] تقرير **البرنامج** عن الرصد ما بعد التوزيع داخل المخيمات - تركيا، الربع الثالث من عام 2025 (لم ينشر).

[19] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2021. *توصيات من أجل تحسين الوصول إلى سبل كسب العيش استعدادا للحلول الدائمة – استعراض مكتبي.*

[20] تم القياس على أساس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرا والذين تناولوا أطعمة غنية بالحديد خلال الـ 24 ساعة السابقة للاستقصاء.

[21] معهد الدراسات السكانية في جامعة حجي تبه. 2019. *الاستقصاء الديمغرافي والصحي في تركيا لعام 2018.*

[22] الأمم المتحدة. 2024. *التحليل القطري للأمم المتحدة – تركيا للفترة 2026-2030* (لم ينشر).

6- وتركيا معرضة بشدة للأخطار،[23] ولا سيما الزلازل. ففي فبراير/شباط 2023، أودى الزلزالان اللذان ضربا جنوب شرق البلاد بحياة أكثر من 53 000 شخص وأثرا بشكل مباشر على 15.7 مليون شخص،[24] بما في ذلك 1.7 مليون لاجئ.[25] وتؤكد الخسائر الفادحة وتعطل الخدمات وإنتاج الأغذية بسبب الزلازل[26] على الحاجة الملحة لتعزيز إدارة الكوارث والاستعداد لحالات الطوارئ. كما تواجه تركيا فيضانات وموجات حر وحرائق غابات متكررة وشديدة بصورة متزايدة في حين تؤدي التوترات الجيوسياسية الإقليمية إلى تفاقم تعرضها للأزمات.

7- ونفذت الحكومة سياسات شمولية للاجئين منحت السوريين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وتصاريح العمل.[27] وأدى ذلك إلى جعل تركيا نموذجا لدعم اللاجئين على مستوى العالم وجهة مانحة إنسانية رئيسية.[28] ومع ذلك، فإن الاستضافة المطولة للاجئين لا تزال تشكل ضغوطا على النظم الوطنية والتماسك الاجتماعي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة الدعم الدولي. وبحلول نهاية عام 2025، تشير التقديرات إلى أن 600 000 لاجئ سوري عادوا طوعا إلى الجمهورية العربية السورية منذ الانتقال السياسي الذي جرى في ديسمبر/كانون الأول 2024 في ذلك البلد،[29] ومن المتوقع عودة 300 000 شخص آخرين في عام 2026.[30] ولا يزال موقف الحكومة التركية هو أن جميع حالات العودة ينبغي أن تكون طوعية وآمنة وكريمة. فقد تؤدي العودة المبكرة إلى محاولات للعودة إلى تركيا أو الاعتماد على المساعدات الإنسانية داخل سوريا، مما قد يقوض الاستقرار داخل تركيا وفي المناطق المستقبلة للعائدين.[31] ويشير تقييم **البرنامج** للأمن الغذائي لعام 2025 في سوريا إلى انخفاض مستويات الأمن الغذائي بين العائدين.[32]

8- وتمتد المساهمات الإنسانية التي تقدمها تركيا إلى خارج حدودها. وتركز سياستها الخارجية على الدبلوماسية الإنسانية، حيث تقدم دعما كبيرا للجهود الإنسانية الدولية في البيئات العالية المخاطر، بما في ذلك أفغانستان، وقطاع غزة، وميانمار، والصومال، والسودان، وسوريا. كما أدت تركيا دورا محوريا في مبادرة البحر الأسود، حيث عملت كوكيل ووسيط وميسر تشغيلي من أجل تأمين التصدير الآمن للحبوب الأوكرانية والمساعدة على التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا.

9- ومستلهمة بمبادرة البحر الأسود، سلطت مبادرة الحبوب من أوكرانيا التي أطلقتها الحكومة الأوكرانية المزيد من الضوء على الدور الاستراتيجي لتركيا في الأمن الغذائي العالمي وقوة قطاع الخدمات اللوجستية فيها. وجرى تخزين كميات كبيرة من الحبوب الأوكرانية وطحنها في تركيا قبل شحنها إلى البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وبالنظر إلى موقعها الجغرافي، وقدراتها الزراعية، ودورها في سلاسل الإمداد العالمية، تُعدّ تركيا ضرورية أيضا لعمليات **البرنامج** العالمية: ففي عام 2025، كانت تركيا أكبر مصدر للأغذية التي اشتراها **البرنامج** من حيث الحجم والقيمة.[33] وتشكل هذه المجالات المتقاربة للتدخل وللأهداف من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي العالمي فرصة استراتيجية **للبرنامج** وتركيا لتعزيز تكامل العمل الإنساني وفعاليته، مما يمكن من تحقيق أثر أكبر بموارد أقل.

---

[23] تحتل تركيا المرتبة 35 من بين 193 بلدا في *تقرير المخاطر العالمية لعام 2024*.

[24] يعادل ذلك 18 في المائة من إجمالي عدد سكان تركيا البالغ 85.7 مليون نسمة.

[25] جمهورية تركيا. 2024. *تقرير عن إعادة الإعمار والتنمية في مناطق زلزالي كهرمان مرعش وهاتاي* (باللغة التركية). وفقا لمؤشر التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام 2025، لا تزال الهشاشة الاقتصادية المزمنة تعيق فرص التعافي في محافظات هاتاي وكهرمان مرعش وأديامان، التي كانت من بين أكثر المناطق تضررا خلال زلزال عام 2023، ولا سيما بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل. المصدر: وزارة الصناعة والتكنولوجيا (باللغة التركية).

[26] ألحقت الزلازل أضرارا بنسبة تزيد عن 20 في المائة من إنتاج الأغذية في تركيا. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2023. "زلازل تركيا: تقييم أولوي يشير إلى تكبد خسائر بنسبة تزيد عن 20 في المائة من إنتاج الأغذية"

[27] استنادا إلى قانون الأجانب والحماية الدولية لعام 2013، ولائحة الحماية المؤقتة لعام 2016.

[28] مبادرات التنمية. 2024. *تقرير المساعدة الإنسانية العالمية لعام 2024*.

[29] في نهاية عام 2025، تشير التقديرات إلى عودة 600 000 شخص طوعا من تركيا إلى سوريا منذ مطلع ديسمبر/كانون الأول 2024. وفي الأسبوعين اللذين سبقا 9 ديسمبر/كانون الأول 2024، بلغ هذا العدد حوالي 500 3. المصادر: وزارة الداخلية في جمهورية تركيا، ورئاسة إدارة الهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. *التحديث الإقليمي العاجل رقم 6: أزمة الوضع في سوريا*.

[30] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. *تعقيبات مجتمع اللاجئين الإقليمي بشأن التطورات في سوريا*.

[31] الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود لعام 2025. *الفصل القطري الخاص بتركيا. 2025. تحديث – عرض عام موجز للنداء*.

[32] **البرنامج** وهيئة التخطيط والإحصاء السورية. 2025. *تقييم الأمن الغذائي، 2025 - سوريا*.

[33] 213 000 طن متري (13.9 في المائة من المجموع) بقيمة 138.1 مليون دولار أمريكي (13.5 في المائة من المجموع). المصدر: لمحة عامة على عمليات شراء الأغذية في **البرنامج**.

2- الأولويات الوطنية والمساعدة الجماعية

10- تغطي خطة التنمية الوطنية الثانية عشرة لتركيا الفترة 2024-2028 وتعمل كإطار استراتيجي يوجه التقدم نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية أكثر استدامة وتعزيز المكانة العالمية للبلد. وتعبر الخطة، القائمة على خمس ركائز استراتيجية،[34] عن رؤية تركيا بأن تصبح بلدا مرتفع الدخل في شراكة شاملة مع الأمم المتحدة.

11- وتؤكد خطة التنمية الوطنية على الأهمية المتزايدة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.[35] وتنسق رئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ التابعة لوزارة الداخلية إطار إدارة الكوارث في تركيا، الذي يتضمن خطتين رئيسيتين: الخطة الوطنية للاستجابة للكوارث والخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.[36] وتعالج هاتان الخطتان مخاطر الكوارث بشكل شامل وتوفران إطارا للاستجابة والتنسيق، حيث تحددان أدوار المؤسسات العامة والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

12- وبموجب الخطة الوطنية للاستجابة للكوارث، تشرف وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية على إدارة المستودعات وتوزيع التبرعات العينية، في حين يقود الهلال الأحمر التركي فريقا عاملا معنيا بالتغذية لتحقيق التعافي المبكر، حيث يؤدي دورا رئيسيا في إنشاء سلاسل الإمداد الغذائية أثناء حالات الطوارئ.[37] وحدد التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لزلازل عام 2023 ثغرات في التخطيط المشترك للأمم المتحدة للاستعداد والتنسيق مع الآليات الوطنية للكوارث، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المؤشرات التي تفيد بأن الاستجابة التي تقودها الحكومة لن تتطلب دعما دوليا، ولكن أيضا بسبب عدم وجود مناقشات بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والحكومة بشأن خطة مشتركة.[38] وفي عام 2024، في محاولة لمعالجة هذه الثغرات، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري فريقا عاملا مكرسا للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، يشترك **البرنامج** ومنظمة الصحة العالمية في قيادته.

13- ولا تزال الإدارة الفعالة للهجرة تشكل أولوية وطنية. وتشرف رئاسة إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، على السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة واللجوء، بما في ذلك إدارة مراكز الإيواء المؤقتة. ومنذ عام 2018، انخفض عدد المقيمين في مراكز الإيواء المؤقتة تماشيا مع استراتيجية الحكومة الرامية إلى تقليص حجم المراكز وإعطاء الأولوية للأفراد ذوي الاحتياجات المحددة – وهو اتجاه تسارع في منتصف عام 2025 وأسفر عن إغلاق جميع مراكز الإيواء المؤقتة ما عدا مركزين. ومع دعمه لهذه الجهود، يعمل **البرنامج** – وهو الجهة الفاعلة الدولية الوحيدة التي لديها إمكانية الوصول إلى مراكز الإيواء المؤقتة – منذ عام 2012 على مساعدة المقيمين، بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي. ويقوم **البرنامج** منذ عام 2024، بدعم اللاجئين الذين جرى نقلهم إلى "مدن الحاويات" التي تديرها رئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ.

14- ويستفيد اللاجئون المؤهلون الذين يعيشون خارج مراكز الإيواء المؤقتة من برامج شبكة الحماية الوطنية مثل شبكة الأمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المشروطة للتعليم[39] التي تنفذها وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي. واعتبارا من عام 2026، يتلقى ما يقرب من 680 000 لاجئ مساعدة نقدية منتظمة من شبكة الأمان الاجتماعي تهدف

---

[34] تتمثل الركائز الخمس لخطة التنمية الوطنية الثانية عشرة لتركيا في: النمو المستقر والاقتصاد القوي؛ والإنتاج التنافسي من خلال التحول الرقمي والأخضر؛ والموارد البشرية المؤهلة، والأسرة القوية والمجتمع المتمتع بالصحة؛ والبيئات المعيشية القادرة على الصمود في وجه الكوارث والبيئة المستدامة؛ والحوكمة الرشيدة الديمقراطية القائمة على العدالة. جمهورية تركيا. 2023. *خطة التنمية الثانية عشرة (2024-2028)*.

[35] تتضمن خطة التنمية الوطنية فصلا مخصصا بشأن "المساحات المعيشية القادرة على الصمود في وجه الكوارث والبيئة المستدامة"، يعالج احتياجات الأشخاص الذين يعانون من أوضاع الضعف قبل وقوع الكوارث وأثناءها وبعدها.

[36] رئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ. 2020. الخطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (باللغة التركية).

[37] رئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ. 2014. الخطة الوطنية للاستجابة للكوارث، ص 24 (باللغة التركية).

[38] *التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة للزلازل في تركيا وسوريا، 2025*.

[39] نفذت هذه البرامج على مدى الأعوام من قبل الكثير من أصحاب المصلحة، من ضمنهم **البرنامج**، الذي أدار شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ من عام 2016 إلى عام 2020، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي نقلت تنفيذ التحويلات النقدية المشروطة للتعليم إلى وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية في عام 2022. كما دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الوزارة في تعزيز مراعاة الطفولة والاستجابة للصدمات في النظام الوطني للحماية الاجتماعية. المصدر: *تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في تركيا للفترة 2021-2025*.

إلى مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية،[40] واستفاد أكثر من 000 406 طفل لاجئ من التحويلات النقدية المشروطة للتعليم.[41]

15- وأعطت السياسات الوطنية الأولوية بشكل متزايد للتدخلات التي تعزز سبل كسب عيش اللاجئين واعتمادهم على أنفسهم. ونفذ عدد من كيانات الأمم المتحدة المختلفة، بما فيها **البرنامج**، مشروعات لسبل كسب العيش إلى جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.[42] وفي أعقاب زلزالي عام 2023، ومن خلال الاعتماد على مزاياه النسبية، حوّل **البرنامج** تركيزه إلى العمل المتعلق بحالات الطوارئ والتعافي لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا، حيث أنهى تماما وبشكل تدريجي برامج التمكين الاقتصادي في عام 2024. وتواصل الجهات الفاعلة الأخرى العمل على برامج سبل كسب العيش. ولا يوجد برنامج عودة واسع النطاق تم تيسيره أو تشجيعه في تركيا، بما يتماشى مع *موقف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة إلى الجمهورية العربية السورية*،[43] وموقف الحكومة هو أن جميع حالات العودة ينبغي أن تكون طوعية وآمنة وكريمة.

16- ومنذ عام 2013، تم توحيد وتنسيق الدعم الدولي للجهود الوطنية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات المتعلقة بالحماية والقدرة على الصمود للاجئين، وذلك من خلال الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود.[44] وتضم الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود، التي يشترك في قيادتها كل من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 11 كيانا تابعا للأمم المتحدة و50 منظمة غير حكومية تعمل في مجالات التعليم والحماية والاحتياجات الأساسية والصحة والتمكين الاقتصادي. وبموجب خطة عام 2026، سيُقدم شركاء الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود الدعم المؤسسي وينفذون برامج تكميلية تدعم عملية العودة الطوعية المنظمة ذاتيا إلى سوريا.[45]

17- وتعطي تركيا الأولوية في خطة التنمية الوطنية الخاصة بها لإنشاء قطاع غذائي وزراعي مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، مما يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتوفير التغذية الكافية لسكانها.[46] وسلط المسار الوطني لتركيا في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية الضوء على الدور الحاسم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يشكلون 80 في المائة من مزارع البلاد البالغ عددها 2.3 مليون مزرعة.[47،48] وتدعم وزارة الزراعة والغابات أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال خدمات الإرشاد الزراعي وتعاونيات الائتمان الزراعي،[49] في حين نفذ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الكثير من المشروعات لتحسين سبل كسب عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق المرتفعة النائية.[50]

18- وتنفذ وزارة التعليم الوطني برنامجا وطنيا للوجبات المدرسية يصل إلى 1.2 مليون طفل في المدارس الحكومية سنويا، بعائد اقتصادي قدره 6.4 دولار أمريكي مقابل كل دولار يستثمر. ويتجاوز هذا الأثر المتوسط العالمي البالغ 5.5 دولار أمريكي، وهو يعزى إلى حد كبير إلى المكاسب في الإنتاجية.[51] وعلاوة على ذلك، توفر استراتيجية تركيا بشأن الإلمام بالمعارف الغذائية

---

[40] الهلال الأحمر التركي. 2026. رسم بياني عن مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، يناير/كانون الثاني 2026.

[41] الهلال الأحمر التركي. 2026. رسم بياني عن التحويلات النقدية المشروطة لمشروع التعليم، يناير/كانون الثاني 2026.

[42] تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة. المصدر: مشروع *تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في تركيا للفترة 2021-2025* (لم ينشر).

[43] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. *موقف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة إلى الجمهورية العربية السورية*.

[44] الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود. 2024. *التقرير السنوي لعام 2024*.

[45] الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود. 2025. *عرض عام استراتيجي إقليمي لعام 2026 (نسخة متقدمة)*.

[46] جمهورية تركيا. 2023. *خطة التنمية الثانية عشرة (2024-2028)*.

[47] حكومة تركيا. 2021. *نحو نظم غذائية مستدامة – المسار الوطني لتركيا*.

[48] يبلغ متوسط مساحة المزرعة 6 هكتارات، غير أن مساحة 65 في المائة من المزارع تقلّ من 5 هكتارات. المصدر: *الأمم المتحدة*. 2024. *التحليل القطري للأمم المتحدة – تركيا للفترة 2026-2030* (لم ينشر).

[49] يواجه الكثير من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة تحديات في ما يتعلق بالتكنولوجيا التي عفى عليها الزمن، وارتفاع تكاليف المدخلات، والهجرة الريفية، وضعف تكامل الأسواق، وتقلبات الأسواق، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار في الدخل. المصدر: *الأمم المتحدة*. 2024. *التحليل القطري للأمم المتحدة – تركيا للفترة 2026-2030* (لم ينشر).

[50] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2024. *تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لتركيا*.

[51] **البرنامج**. 2022. *تقرير عن تحليل الفوائد والتكاليف لحالة الاستثمار في التغذية المدرسية في تركيا، أكتوبر/تشرين الأول 2022* (لم ينشر).

وخطة العمل الخاصة بها للفترة 2022-2028 خارطة طريق لدعم الحصول على الأغذية الصحية وتعزيز التغذية الصحية المستدامة.[52]

19- وتجرى الدبلوماسية الإنسانية من خلال عدد من الكيانات الحكومية والجهات التابعة لها، من ضمنها الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، والهلال الأحمر التركي، ورئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ، ومؤسسة Türkiye Diyanet.[53] وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح في خطة التنمية الوطنية، تعطي تركيا الأولوية لتعزيز شراكات التعاون في مجال التنمية التي تقدم حلولا فعالة ودائمة للتحديات الإقليمية والعالمية مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد. وتظل تركيا ملتزمة بدعم المبادرات الدولية المدرجة في خطة التنمية العالمية، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث والنظم الغذائية المستدامة.

20- ومن خلال الاسترشاد بالمشاورات التي أجريت مع مختلف الوزارات، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء المتعاونين وشركاء القطاع الخاص، والمؤسسات المحلية، والجهات المانحة، وأفراد المجتمعات المحلية، صُممت هذه الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2028 في سياق هذه الأولويات الوطنية والجهود الجماعية. كما أدت المشاركة النشطة **للبرنامج** في عمليتي التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، فضلا عن تنسيق الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود إلى ضمان المواءمة والتكامل مع أوليات تركيا الإنسانية والإنمائية.

3- الميزة النسبية للبرنامج، وقدراته وإمكاناته في تركيا

21- يعمل **البرنامج** منذ عام 2012 على تقديم الدعم للاجئين السوريين في تركيا من خلال عمليات مشتركة مع الهلال الأحمر التركي والحكومة، حيث قدم في البداية تحويلات شهرية غير مشروطة قائمة على النقد للاجئين في مراكز الإيواء المؤقتة. ومع مرور الوقت، تطور دور **البرنامج** من تصميم وتنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ – التي تعد أكبر برنامج نقدي إنساني للاجئين في العالم، والتي تم تسليمها بنجاح إلى السلطات الوطنية في عام 2020 – إلى تعزيز مسارات الخروج من المساعدة الإنسانية لكل من اللاجئين والمواطنين الأتراك من خلال مبادرات سبل كسب العيش. وأثبتت مساعدة القسائم الإلكترونية التي يقدمها **البرنامج** في مراكز الإيواء المؤقتة فعاليتها في تعزيز رفاه اللاجئين وأمنهم الغذائي،[54] ويظل **البرنامج** الجهة الفاعلة الدولية الوحيدة التي لديها إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى سكان مراكز الإيواء المؤقتة، مما أدى إلى سد فجوة حرجة في الاستجابة الجماعية للاجئين.

22- وأظهرت الاستجابة لزلزالي فبراير 2023 أيضا الميزة النسبية **للبرنامج** في ضمان الحصول على الغذاء أثناء حالات الطوارئ الواسعة النطاق. ففي غضون 48 ساعة، تمكن **البرنامج** من تقديم مساعدات غذائية طارئة مكونة من حزم الأغذية الأسرية، ووجبات مطبوخة، وحصص غذائية جاهزة للأكل، توسعت لاحقا لتشمل الدعم النقدي الذي وصل إلى أكثر من 2.2 مليون شخص. وأدى التعاون من خلال نداء الزلزال الذي أطلقته الأمم المتحدة إلى ضمان الاستفادة من الخبرات التكميلية لمختلف كيانات الأمم المتحدة في إيصال المساعدة إلى الأشخاص المتضررين، حيث عمل **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة معا لضمان الأمن الغذائي أثناء الاستجابة الفورية ومن خلال جهود التعافي الطويلة الأجل. وتمثلت العوامل الرئيسية وراء نجاح استجابة **البرنامج** في قدرة المنظمة على تعبئة التمويل بسرعة، بما في ذلك من القطاع الخاص؛ وشراكاته القائمة مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، مما يسر سرعة الوصول والتنفيذ بالاستفادة من القدرات الوطنية؛ ودوره القيادي في توفير الخدمات اللوجستية وخدمات الاتصالات إلى المجتمع الإنساني الأوسع نطاقا، مما أفاد أكثر من 132 منظمة.[55] وساهم الحضور الميداني الراسخ **للبرنامج**، وقدراته التشغيلية – بما في ذلك آلية التحويلات القائمة على النقد المتينة التابعة له – وروابطه القوية مع النظم الوطنية في نجاح كل من شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ والاستجابة للزلازل، مما مكّن

[52] منظمة الأغذية والزراعة. 2023. *استراتيجية وخطة عمل تركيا بشأن الإلمام بالمعارف الغذائية للفترة 2022-2028.*

[53] مديرية الاتصالات التابعة للرئاسة. 2022. *يد تركيا الصديقة: الدبلوماسية الإنسانية.*

[54] **البرنامج**. *تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية لتركيا في الفترة 2018-2025.*

[55] **البرنامج**. 2023. *التقرير القطري السنوي لجمهورية تركيا لعام 2023.*

البرنامج من تجاوز الأهداف المزمعة لهذه الأخيرة، واعتراف أصحاب المصلحة بالقيمة المضافة للدعم الذي يقدمه **البرنامج** في الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.[56]

23- وفي عام 2024، قام **البرنامج** بإطلاق برنامج لدعم الجهات الفاعلة المحلية في النظام الغذائي والمجتمعات المحلية للتعافي من زلزالي عام 2023. ومن خلال هذا البرنامج، استخدم **البرنامج** قدراته التشغيلية الفعالة لاختبار نهج صغيرة النطاق صممت من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل" في البيئات المتأثرة بالكوارث – أو الأزمات. وكان الهدف من هذه المشروعات التجريبية، التي صممت بالتعاون مع الشركاء الحكوميين، إحداث تحسينات دائمة يمكن للحكومة توسيع نطاقها لتعزيز النظم الغذائية في المستقبل.

24- وإلى جانب الحضور البرامجي **للبرنامج** في البلاد، فإن موقع تركيا الاستراتيجي وبنيتها التحتية المتقدمة وقطاع الخدمات اللوجستية القوي جعلها مركزا حيويا لعمليات المشتريات العالمية **للبرنامج**. وهذا ما يميز **البرنامج** عن غيره من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في تركيا، ويمهد الطريق لشراكة استراتيجية متنامية مع كل من الحكومة والقطاع الخاص تبرز دور تركيا في الأمن الغذائي العالمي بينما تساهم كذلك بشكل مباشر في الاقتصاد التركي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساهمت عمليات المشتريات وسلسلة الإمداد التي يقوم بها **البرنامج** في تركيا بمبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد المحلي، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية المحلية وإيجاد الآلاف من فرص العمل وإفادة المزارعين المحليين.[57]

25- ويظهر التطور البرامجي **للبرنامج** قدرة المنظمة على التكيف مع البيئات المتغيرة والتحديات الناشئة والأولويات الوطنية المتغيرة. وترسخ قاعدة الأدلة الواسعة التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية القطرية أهمية دور **البرنامج** في تركيا وتوفر رؤى حاسمة لتشكيل الاستراتيجيات والبرمجة. وتتضمن التقييمات والدراسات الرئيسية التي استرشدت بها الخطة الاستراتيجية القطرية تقييما للخطة الاستراتيجية القطرية،[58] ودراسة للأثر الناتج عن مشتريات **البرنامج** من الأغذية والتحويلات القائمة على النقد في تركيا (2025)،[59] وتقييما إنسانيا مشتركا بين الوكالات للاستجابة لزلزال عام 2023 (2025)،[60] ومراجعة داخلية (2022)[61] ورصدا منتظما لما بعد التوزيع، بما في ذلك رصد النتائج على مستوى الحصائل. واستخلصت رؤى إضافية من تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2024)،[62] وتقييم سياسة **البرنامج** بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ (2025)،[63] وتقرير تجميعي للتقييمات المتعلقة بدور **البرنامج** في البلدان المتوسطة الدخل (2025).[64]

26- وأوصى تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية بتوحيد عرض القيمة **للبرنامج** للتركيز على عدد أقل من التدخلات العالية الأثر حيث يقدم **البرنامج** قيمة فريدة[65] - تظهر هذه التوصية في التوجه الاستراتيجي للخطة الاستراتيجية القطرية. وعلاوة على ذلك، وفي حين سلط تقييم الخطط الاستراتيجية الضوء على التعاون التشغيلي القوي **للبرنامج** وفعاليته في الاستجابة الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ، خلص إلى أن غياب استراتيجية شاملة للشراكات حدّ من قدرة **البرنامج** على إقامة الشراكات المتسقة والاستراتيجية الضرورية لتحقيق النتائج المستدامة.[66] ولوحظت ثغرات مماثلة في نهج **البرنامج** تجاه الشراكات على نطاق أوسع في تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025، الذي وجد تركيزا محدودا نسبيا على إقامة شراكات استراتيجية يمكن أن تعزز تكامل التدخلات وفعاليتها.

---

[56] **البرنامج**. *تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية لتركيا في الفترة 2018-2025*.

[57] Qualitas AgroConsultores. 2025. *تقدير الأثر الناتج عن مشتريات المنتجات المحلية في تركيا*، مشروع التقرير النهائي.

[58] **البرنامج**. *تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية لتركيا في الفترة 2018-2025*.

[59] Qualitas AgroConsultores. 2025. *تقدير الأثر الناتج عن مشتريات المنتجات المحلية في تركيا*، مشروع التقرير النهائي.

[60] *التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لزلازل عام 2025 في تركيا وسوريا*.

[61] **البرنامج**. 2022. *المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في تركيا*.

[62] **البرنامج**. 2024. *تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025*.

[63] "تقرير موجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الاستعداد للطوارئ" (WFP/EB.1/2025/7-A/2).

[64] "تقرير موجز عن التقرير التجميعي للتقييمات المتعلقة بدور **البرنامج** في البلدان المتوسطة الدخل (2019-2024)" (WFP/EB.A/2025/7-G/3/Rev.1)

[65] **البرنامج**. *تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية لتركيا في الفترة 2018-2025*، التوصية 1-1 لتقييم الخطة الاستراتيجية القطرية.

[66] *المرجع نفسه*.

27- وتعالج الخطة الاستراتيجية القطرية هذه الثغرة من خلال جعل الشراكات مكونا أساسيا لتوجهها الاستراتيجي، وإعطاء الأولوية لمشاركة أقوى للمؤسسات والقطاع الخاص. وسيرتكز نهج الشراكة المعزز هذا على شراكة استراتيجية واستراتيجية الاتصال،[67] ولا سيما في ما يتعلق بدعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها،[68] والاستفادة من الميزة النسبية **للبرنامج** في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها ودوره كرئيس مشارك للفريق العامل المعني بالاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها التابع لفريق الأمم المتحدة القطري. ومن المتوقع أن يؤدي هذه النهج إلى زيادة تعزيز استعداد تركيا **والبرنامج** للتصدي للأزمات في المستقبل، مما يضمن حصول الأشخاص المعرضين للصدمات وانعدام الأمن الغذائي على دعم فعال وفي الوقت المناسب.

28- وفي حين أن **البرنامج** لا يتوقع أي قيود مباشرة على قدرته على تفعيل هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، فإنه سيكون من الضروري الحفاظ على نهج قائم على سرعة التحرك في ضوء التحديات الناشئة والتحول في الأولويات الوطنية وأولويات الجهات المانحة.

4- التموضع الاستراتيجي وأولويات البرامج والشراكات

اتجاه الخطة الاستراتيجية القطرية والآثار المنشودة

29- تمثل هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، التي يتمحور تصميمها حول حصيلتين مترابطتين، تحولا استراتيجيا نحو التصدي للتحديات الإنسانية وتعزيز الأمن الغذائي داخل تركيا وعلى الصعيد العالمي على حد سواء، مع الإقرار بقدرة تركيا على تلبية الكثير من احتياجاتها الداخلية بشكل مستقل. وعليه، سيعيد **البرنامج** تموضعه ليؤدي دورا تمكينيا بشكل أكبر، مما يضع الأساس للخروج المسؤول والمستدام من البرامج بعد يونيو/حزيران 2028. وسيغير **البرنامج** نهجه إزاء الشراكات، وذلك من خلال تعزيز تعاون استراتيجي أعمق مع الحكومة والقطاع الخاص في تركيا من أجل زيادة الابتكار في العمل الإنساني. وتشكل عمليات المشتريات وسلسلة الإمداد العالمية التي يقوم بها **البرنامج** في تركيا عاملا رئيسيا لتمكين هذه الشراكات.

30- وسيستفيد **البرنامج** من مزاياه النسبية في دعم اللاجئين، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتقديم الخدمات لسد الفجوات. وستركز الجهود على دعم الحكومة في تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الأساسية للاجئين المستهدفين الذين يعيشون في بيئات المخيمات أو تركوها مؤخرا (مراكز الإيواء المؤقتة ومدن الحاويات) في جنوب شرق تركيا، أو الذين يكونون في مرحلة انتقال للعودة إلى سوريا. وعلى الرغم من أن نطاق العمل هذا يعد صغيرا نسبيا، فإنه ذو أهمية استراتيجية ويمكن **البرنامج** من الحفاظ على الشراكات الرئيسية، والتعامل مع المشهد التشغيلي المعقد في المنطقة، والحفاظ على قدراته في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ. كما تقدم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية وسيلة لتعزيز الجهود العالمية للاستجابة لحالات الطوارئ، والبناء على نقاط القوة التكميلية لخبرات **البرنامج** في المساعدة الغذائية وسلاسل الإمداد الإنسانية وموقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي، ودورها القيادي في المجال الإنساني، والخدمات اللوجستية التنافسية.

31- ونظرا لتعرض تركيا لمخاطر الكوارث وعدم الاستقرار الإقليمي، فإن جهود **البرنامج** في مجال بناء القدرة على الصمود ستعطي الأولوية لتعزيز نظم وقدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، بالتزامن مع تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة لتعزيز المكونات الرئيسية للبرامج والنظم الوطنية للحماية الاجتماعية، بما في ذلك برنامج الوجبات المدرسية في تركيا. كما سيواصل **البرنامج** تقديم الخدمات للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وسيظل مستعدا لتوسيع نطاق هذه الخدمات عند الحاجة، ولا سيما إذا وقعت حالة طوارئ.

32- وسيعتمد **البرنامج** نهجا يركز على الأشخاص في جميع تدخلاته، مسترشدا بالأدلة المتاحة والمشاورات المجتمعية. فبموجب الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيواصل **البرنامج** تقييم ضعف اللاجئين الذين يحصلون على المساعدة الذين تم اختيارهم على أساس معايير تشمل الجنس والإعاقة والعمر لضمان حصول الأشخاص الأكثر عرضة لمخاطر انعدام الأمن

[67] *المرجع نفسه*، التوصية 1-2 لتقييم الخطط الاستراتيجية القطرية.

[68] *المرجع نفسه*، التوصية 3 لتقييم الخطط الاستراتيجية القطرية.

الغذائي على ما يكفي من المساعدة. وسيستند نهج الاستهداف الذي يتبعه **البرنامج** إلى المعايير المرتبطة بالجنس والإعاقة والعمر، وسيسترشد بالأدلة المتاحة والمشاورات المجتمعية. وبموجب الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، ستتشكل جهود **البرنامج** في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ من خلال المشاورات المجتمعية، ولا سيما العمل مع مجموعات مثل اللاجئين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيشارك **البرنامج** في تعزيز القدرات بطريقة آمنة وكريمة ويسهل الوصول إليها، بما يضمن أن تكون احتياجات وتفضيلات الأشخاص المتضررين في صميم تصميم البرامج. كما سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع واضعي السياسات لدعم الأولويات الوطنية التي تستهدف الأشخاص الذين لا يتلقون القدر الكافي من الخدمات والضعفاء من الناحية التغذوية، بما في ذلك استكشاف طرق لإدماج الحلول التي تركز على التغذية، مثل تقوية الأغذية أو المبادرات المصممة لتعزيز الكفاية التغذوية للبرنامج الوطني للوجبات المدرسية. وبغية تلبية الاحتياجات التي تقع خارج نطاق ولايته، سيقوم **البرنامج** بربط الأفراد بالخدمات المناسبة من خلال نظام متين للإحالة.

33- وتتواءم الخطة الاستراتيجية القطرية مع خطة التنمية الوطنية الثانية عشرة لتركيا، ولا سيما من حيث النهوض بالتنمية الاجتماعية، والاستعداد للكوارث، والقدرة على الصمود، كما تتواءم مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2026-2030. ويتماشى الدعم الذي يقدمه **البرنامج** للاجئين مع الفصل الخاص بتركيا في الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود للفترة 2023-2025[69] وسيسعى **البرنامج** جاهدا لضمان المواءمة مع الخطط اللاحقة.

تكامل البرامج

34- سيقوم **البرنامج** بإدماج الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في جميع أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية. وفي حين كرّس **البرنامج** النشاط 2 لتعزيز نظم وقدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، فإن النشاط 1 يتّسم بالمرونة اللازمة لتيسير استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ المفاجئة إلى جانب دعمه المتواصل للاجئين في حالة النزوح الممتد. ومن خلال النشاط 3، سيدمج **البرنامج** عناصر من برمجة شبكات الأمان المستجيبة للصدمات، في حين سيقدم **البرنامج** في إطار النشاط 4 الخدمات التي تمكن من تحقيق استجابة جماعية أكثر كفاءة وفعالية.

35- وتتوخى الخطة الاستراتيجية القطرية تحقيق التآزر بين مساعدة اللاجئين في إطار الحصيلة 1 والدعم الأوسع نطاقا للحماية الاجتماعية الوطنية في إطار الحصيلة 2. وفي ضوء إنهاء **البرنامج** المرتقب تدريجيا لبرامجه، سيركز التعاون مع الشركاء الوطنيين على مواءمة مساعدات **البرنامج** مع دعم شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية للاجئين، والنقل المنهجي لمعارف **البرنامج** وأدواته وإجراءاته المتعلقة بالبرامج العالية الجودة إلى الشركاء الوطنيين. وبالمثل، يسعى **البرنامج** إلى الاستفادة من بياناته المكثفة وخبراته الواسعة في دعم اللاجئين المنتقلين إلى خارج بيئات المخيمات للمساهمة في الأدلة العالمية بشأن انتقال اللاجئين طوعا وعودتهم إلى أوطانهم بعد الإقامة المطولة في المخيمات، بحيث يتم تبادل هذه الرؤى من خلال المنصات الدولية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

36- وحيثما أمكن، سيسعى **البرنامج** إلى تعظيم فوائد حضوره العالمي في مجال المشتريات من خلال ربط الموردين والشركاء اللوجستيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالتدخلات، مما يتيح الاستفادة من الاهتمام الذي أبدوه خلال الاستجابة لزلزالي عام 2023 لزيادة مساهماتهم الفاعلة في الاستجابة لحالات الطوارئ وزيادة جهود الاستعداد.

المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء

37- سيتحول **البرنامج** من الشراكات التشغيلية إلى شراكات أكثر استراتيجية مع الحكومة على المستوى المركزي ومستوى الولايات. وعلى الرغم من عدم ترسيخ هذه العلاقة المعززة في الخطة الاستراتيجية القطرية بشكل مباشر، فإن التزام وزارة الزراعة والغابات كجهة مانحة في دعم **البرنامج** لإنشاء مخزونات استراتيجية للجهود الإنسانية خارج حدود تركيا يعد أحد الأمثلة المهمة

[69] الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود لعام 2023. *الفصل القطري الخاص بتركيا 2023-2025*.

على ذلك. وستكون المشاركة الاستراتيجية مع وزارة الخارجية ورئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ والوكالة التركية للتعاون والتنسيق ضرورية لتعزيز الدبلوماسية الإنسانية.[70]

38- وبغية تحقيق حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية، سيعمل **البرنامج** مع الوزارات والهيئات الحكومية مثل رئاسة إدارة الهجرة ورئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ، ووزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، ووزارة التعليم الوطني، ووزارة الزراعة والغابات، ووزارة الخارجية، وغيرها، بما في ذلك الجهات التابعة لها في الولايات. وسينسق **البرنامج** الجهود من خلال منصات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وقطاعات الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود، مما سيساعد على تعزيز أوجه التآزر ويمنع الازدواجية. وبناء على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ورئاسة إدارة الهجرة من أجل حالات الانتقال الطوعية من مراكز الإيواء المؤقتة في عام 2025، سيستكشف **البرنامج** المزيد من الفرص للبرمجة المشتركة.

39- يؤدي القطاع الخاص في تركيا دورا حيويا في التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية. وكان ذلك جليا خلال الاستجابة لزلزالي عام 2023، عندما أدت التعبئة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص إلى تكميل الجهود الإنسانية من خلال سد الفجوات الحرجة، بما في ذلك الدعم اللوجستي وتوفير الموارد.[71] وبالتالي، ستركز المشاركة الاستراتيجية **للبرنامج** على الاستفادة من هذه الخبرات والتمويل والخدمات، وتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتسخير الابتكار، وتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة كمحفز لتحقيق حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية، والمساهمة في إضفاء الطابع المحلي. كما سيسعى **البرنامج** إلى تعزيز إضفاء الطابع المحلي من خلال العمل مع البلديات وغرف التجارة والصناعة في الولايات والأقاليم، ورابطات الأعمال، والأوساط الأكاديمية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني الصغيرة والمتوسطة الحجم، على مبادرات الاستعداد لحالات الطوارئ وتوليد الأدلة، ونقل الدراية التقنية في مجالات مثل إدارة الشؤون اللوجستية والأمن الغذائي. وسيوسع **البرنامج** نطاق شراكته مع الهلال الأحمر التركي ويزيد من تعزيزها من خلال مذكرة تفاهم عالمية تم توقيعها في عام 2025، تيسر التعاون داخل تركيا وعلى المستوى الدولي.

40- وسيحافظ **البرنامج** على التعاون مع الجهات المانحة التقليدية في حين سيوسع نطاق عمله مع المؤسسات المالية الدولية كشريكة محتملة في تدبير الموارد. وستوجه استراتيجية **البرنامج** الشاملة بشأن الشراكات وتعبئة الموارد إقامة شراكات منهجية ومتماسكة ومؤثرة على نطاق الخطة الاستراتيجية القطرية.

حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية وأنشطتها

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية: تمكن المستهدفين من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الأزمات في تركيا من تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الأغذية المغذية، على مدار السنة؛

41- بموجب الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، التي تتمحور حول نشاط واحد للاستجابة للأزمات، سيواصل **البرنامج** دعم الحكومة في ضمان تمكن اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الأزمات في تركيا من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي والتغذوي. وسيكون هذا الدعم ذا طابع متبق وانتقالي، ويسد فجوات محددة بوضوح مع تمكين **البرنامج** من الخروج من التنفيذ المباشر بحلول يونيو/حزيران 2028.

42- وتماشيا مع قرار الحكومة بمواصلة استضافة اللاجئين ذوي الإعاقات الشديدة أو الاحتياجات الاجتماعية التي تحد بشكل كبير من قدرتهم على العمل في مراكز الإيواء المؤقتة، سيقدم **البرنامج**، بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي، تحويلات قائمة على النقد شهريا للاجئين المتبقين المقيمين في مراكز الإيواء المؤقتة هذه وعددهم 500 5 لاجئ. وسيعتمد **البرنامج** على بيانات الرصد المنتظم للسوق لتحديد قيم التحويلات التي تغطي بشكل كاف الأغذية والتغذية والاحتياجات الأساسية الأخرى وتفضيلات أسر اللاجئين، والدعوة إلى اعتمادها. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع رئاسة إدارة الهجرة، سيواصل **البرنامج** رصد ملامح

[70] قامت وزارة الخارجية بتسهيل تسليم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات التي اشتراها من تركيا **البرنامج** وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، من الموانئ التركية إلى قطاع غزة منذ عام 2024، في حين يتولى **البرنامج** الترتيبات اللوجستية للمساعدات الغذائية المتجهة إلى قطاع غزة في إطار التنسيق الذي تجريه وزارة الخارجية.

[71] **البرنامج**. *تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية لتركيا في الفترة 2018-2025*.

الضعف والاتجاهات الديمغرافية بين الأشخاص المتبقين في مراكز الإيواء المؤقتة، وسيقيّم، في حال توفر التمويل، مع الشركاء قابلية تقديم حزمة مساعدات محددة زمنيا لدعم اللاجئين الذين يغادرون طوعا أو الذين لم يعودوا مؤهلين للإقامة في مراكز الإيواء المؤقتة هذه، وبالتالي يضطرون إلى الانتقال.

43- كما سيقدم **البرنامج** تحويلات قائمة على النقد محددة زمنيا إلى ما يصل إلى 20 000 لاجئ في المحافظات المتضررة من الزلزال، والذين نُقلت غالبيتهم من المخيمات أو كان من المتوقع أن ينتقلوا من مدن الحاويات القليلة المتبقية التي تستضيف اللاجئين.[72] وستدعم التحويلات القائمة على النقد اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في تلبية احتياجاتهم الغذائية خلال فترة انتقالهم واندماجهم الأولي في الأحياء الحضرية في منطقة لا تزال تتعافى من آثار الزلازل. ولتجنب الازدواجية مع المساعدات الوطنية، سيستهدف **البرنامج** اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين يكونون إما غير مؤهلين للحصول على مساعدات شبكة الأمان الاجتماعي الوطنية أو يواجهون حواجز مؤقتة، مثل تسجيل العنوان، في الوصول إليها. وفي حين سيُواءم **البرنامج** قيم التحويلات القائمة على النقد الشهرية مع قيم شبكة الأمان الاجتماعي لضمان التكافؤ وتخفيف مخاطر التوتر الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، سيستخدم **البرنامج** تحليل قيمة التحويلات القائم على الأدلة للدعوة إلى تقديم مساعدات كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية.

44- وبالإضافة إلى ذلك، وخلال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية الممتدة لعامين، سيقدم **البرنامج**، بالشراكة مع الهلال الأحمر التركي، الدعم لما يصل إلى 570 000 لاجئ[73] عائدين طوعا إلى سوريا لتلبية احتياجاتهم الغذائية العاجلة حتى يتم استكمال إجراءات عودتهم عند النقاط الحدودية، من خلال وجبات خفيفة، وخلال الأيام الأولى التي تلي عودتهم، من خلال طرود أغذية جاهزة للأكل.[74] وتهدف هذه المساعدة إلى توفير حصص غذائية مؤقتة أثناء العبور، وستُقدم لمرة واحدة فقط. ويتمثل الهدف في توفير احتياطي غذائي فوري حتى تستعيد الأسر التواصل مع شبكاتها العائلية، أو الوصول إلى الأسواق المحلية، أو التسجيل للحصول على مساعدات إضافية، حيثما تكون متاحة. ولتجنب التوتر عند النقاط الحدودية، ستُقدم المساعدة لجميع أسر اللاجئين العائدة طوعا.

45- وتتضمن الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية آلية طوارئ للاستجابة للأزمات تمكن **البرنامج** من بدء الاستجابة لحالات الطوارئ بسرعة، بتوفير المساعدة الغذائية إلى ما يصل إلى 10 000 شخص متضرر من الأزمات من خلال قسائم السلع. ويمكن تفعيل آلية الطوارئ هذه في سيناريوهات مختلفة، مثل الاستجابة لكارثة أو زيادة تدفق اللاجئين.

46- وبغية دعم تحقيق الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، وتماشيا مع استراتيجية تركيا بشأن الإلمام بالمعارف الغذائية وخطة العمل للفترة 2022-2028، سينفذ **البرنامج** مبادرات رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي لتعزيز الإلمام بالمعارف الغذائية وتعزيز الوعي بالأنماط الغذائية الصحية، مما يمكن اللاجئين من اعتماد خيارات مستنيرة بشأن التغذية.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

47- تتواءم الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية مع أولويات خطة التنمية الوطنية بشأن تعزيز التنمية الاجتماعية الموجهة نحو الأشخاص، وتساهم في الحصيلة 1-1 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في إطار الأولوية الاستراتيجية 1 بشأن التنمية الاجتماعية الشاملة والمنصفة، كما تتواءم مع دعم قطاع الاحتياجات الأساسية في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود.

---

[72] وفقا لرئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ، كان هناك 455 360 شخصا (من مواطني تركيا واللاجئين) يعيشون في 242 من مدن الحاويات في يناير/كانون الثاني 2026. وبناء على طلب الحكومة، وللمساعدة في تخفيف التوترات الاجتماعية، طُلب من **البرنامج** في عام 2024 تقديم المساعدة فقط في مدن الحاويات التي يبلغ عدد المقيمين فيها من اللاجئين نسبة 100 في المائة.

[73] يستند هذا التوقع لعدد المستفيدين إلى النظرة العامة لاحتياجات الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود لعام 2026، والتي تشير إلى أن ما يصل إلى 300 000 سوري قد يعودون من تركيا خلال العام. الخطة الإقليمية للاجئين وبناء القدرة على الصمود. 2025. *نظرة عامة استراتيجية إقليمية 2026 (نسخة أولية)*.

[74] في تآزر مع تعزيز قدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها وجهود إضفاء الطابع المحلي في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، تتبع مساعدات **البرنامج** الغذائية عند النقاط الحدودية نموذجا محليا مبتكرا، باستخدام أكياس الأغذية الجاهزة للأكل المتوفرة تجاريا والتي يتم الحصول عليها من شركاء القطاع الخاص في تركيا من خلال تبرع من الحكومة المضيفة وتوزيعها من خلال الهلال الأحمر التركي.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية: بحلول عام 2028، الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية المعززة لتيسير دعم متّسم بالكفاءة للأشخاص المتضررين من الأزمات والمعرضين للمخاطر داخل تركيا وخارجها، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وبناء القدرة على الصمود.

48- بموجب الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، يهدف **البرنامج** إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاعين العام والخاص في تركيا وتقديم الخدمات للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وبالتالي تمكين تقديم استجابة جماعية تتسم بالفعالية والكفاءة وفي الوقت المناسب لدعم الأشخاص المتضررين من الأزمات والمعرضين للمخاطر. وسيركز **البرنامج** على ضمان أن تكون جهود الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها منسقة بشكل جيد، والاستفادة بكفاءة من الخبرات والمهارات والموارد التكميلية لمختلف الجهات الفاعلة لإيصال الدعم المناسب إلى الأشخاص المتضررين بشكل فعال.

49- يركز النشاط 2 على تعزيز قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ والاستعداد لها، ولا سيما في ما يتعلق بالحفاظ على الأمن الغذائي في أعقاب وقوع كارثة. وسيدعم **البرنامج** جاهزية الحكومة في مجالات من قبيل التجهيز المسبق لسلع الإغاثة وتخزينها ونقلها، بالاعتماد على خبراته في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة سلاسل الإمداد. وإدراكا لقوة وقيمة إشراك شركات الأعمال الخاصة كمساهمة نشطة في الجهود الإنسانية، سيعطي **البرنامج** الأولوية لدمج خبرات القطاع الخاص ويعزز استخدام التكنولوجيا في مبادرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مع التركيز على الحلول المبتكرة للتنفيذ في الميل الأخير، ونظم اتصالات الطوارئ في الوقت الفعلي، وقدرة سلاسل الإمداد على الصمود. وسيصمم **البرنامج** الحلول التقنية، مثل منصة تبادل معلومات مجموعة اللوجستيات وفقا لاحتياجات الحكومة، مما يوفر الدعم لتحليل البيانات، وتبادل المعلومات، والتنسيق. وسيقيم **البرنامج** شراكة مع وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية لتعزيز إدارة المستودعات ونظم توزيع التبرعات العينية. وسيعمل **البرنامج** مع رئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ من أجل تحسين التنسيق والتواصل في حالات الطوارئ المستقبلية، ودمج هياكل وبروتوكولات التنسيق الوطنية وتلك الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإجراء عمليات محاكاة لأصحاب المصلحة المتعددين لتحديد الثغرات، واختبار نظم الاستجابة، وتعزيز مساهمات القطاع الخاص المحلي في وظائف وأطر الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

50- وبغية تعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها على المستويين الوطني والإقليمي، سيعمل **البرنامج** مع الحكومة والهلال الأحمر التركي على استثمارات الاستعداد الاستراتيجي في مجالات الميزة النسبية **للبرنامج**، بما في ذلك الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد في حالات الطوارئ، وسيستفيد من خبرات شركات القطاع الخاص التركي لوضع حلول مبتكرة، من أجل استجابة إنسانية أكثر كفاءة. ومن خلال هذه الجهود، سيوسع **البرنامج** شراكته مع الهلال الأحمر التركي لتشغيل مركز إنساني مشترك في مرسين لتمكين الإرسال السريع للمخزونات الغذائية التي يتم شراؤها في تركيا إلى عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ الإقليمية والعالمية، وبالتالي تعزيز قدرات الاستجابة الإنسانية الوطنية والدولية لتركيا. وبناء على النجاح الذي حققه **البرنامج** لناحية مبادرة البحر الأسود ومبادرة الحبوب من أوكرانيا، سيسعى **البرنامج** إلى اعتماد نهج مبتكرة مع وزارة الزراعة والغابات للتخفيف من الانقطاع المحتمل في الإمدادات والارتفاع المفاجئ في الطلب. وسيعمل **البرنامج** أيضا مع الإدارات المحلية والبلديات لتعزيز استعداد مطابخ الوجبات الساخنة لحالات الطوارئ، مع التركيز على منطقة مرمرة المعرضة للزلازل. ومن المتوقع أن تولد هذه الاستثمارات قدرات تدوم إلى ما بعد فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، مما يدعم إضفاء الطابع المحلي وانتقال **البرنامج** إلى نموذج بديل للحضور بعد يونيو/حزيران 2028.

51- وفي إطار النشاط 3، سيدعم **البرنامج** إدخال تحسينات على البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية، ولا سيما برنامج الوجبات المدرسية الذي تديره الحكومة. وسيعمل **البرنامج** مع وزارة التعليم الوطني للاتفاق على التدخلات ذات الأولوية حيث يمكن **للبرنامج** تكميل الجهود الوطنية، بما في ذلك من خلال تحسين سلسلة الإمداد بهدف تقليل تكاليف النقل إلى أدنى حد؛ وتوليد الأدلة والدعم التقني لتوسيع نطاق البرنامج الوطني واستهدافه؛ وتحسين قائمة الطعام لتحقيق الكفاية التغذوية وأنشطة التغيير الاجتماعي والسلوكي ذات الصلة. وسيدعم **البرنامج** الحكومة في المشاركة والدعوة المرتبطتين بالتحالف العالمي للوجبات المدرسية من خلال حلقات العمل وأنشطة تبادل المعارف. وبالتعاون مع وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، سيستكشف **البرنامج** فرص تعزيز التخطيط الفعال والتثقيف في مجال التغذية وتعزيز قدرة البرامج

الوطنية على الاستجابة للصدمات مع التركيز على ضمان مساعدة أولئك الأكثر عرضة للمخاطر بالفعل – بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون – بشكل منصف إذا وقعت حالة الطوارئ.[75] وبالإضافة إلى ذلك، سيدعو **البرنامج** إلى وضع إطار منظم لرصد الأمن الغذائي لدعم جمع مؤشرات الأمن الغذائي وقياسها ورصدها بشكل منهجي على المستوى الوطني. ومن شأن ذلك أن يساعد على إدراج اعتبارات الأمن الغذائي القائمة على البيانات في وضع السياسات وتصميم البرامج.

52- وفي إطار النشاط 4، سيواصل **البرنامج** تقديم خدمات إدارية مشتركة وخدمات إدارة المباني المشتركة لكيانات الأمم المتحدة في غازي عنتاب على أساس الاسترداد الكامل للتكاليف، مع اعتماد المرونة اللازمة لتقديم خدمات عند الطلب بحسب الاقتضاء.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

53- تساهم الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، التي تتواءم مع أولويات خطة التنمية الوطنية بشأن تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من أوضاع الضعف قبل وقوع الكوارث وأثناءها وبعدها، في الحصيلتين 3-1 و1-1.

5- تحديد الأولويات والاستدامة

نهج تحديد الأولويات

54- نظرا إلى بيئة التمويل العالمية المتزايدة التقييد، سيولي المكتب القطري في تركيا أولوية لتطوير نموذجه التشغيلي لتحقيق نموذج يزيد القدرات الإنسانية الجماعية، والكفاءة، والوصول في المنطقة وخارجها، مستفيدا من الموقع الاستراتيجي لتركيا وبنيتها التحتية المتقدمة. وسيُقلل هذا النهج الاعتماد على أساليب جمع الأموال الإنسانية التقليدية من خلال التركيز على القدرات الوطنية الراسخة، والشراكات المتنوعة، والكفاءات التشغيلية. وعلى المستوى التشغيلي، سيُعطي المكتب القطري الأولوية للموارد لضمان تقديم المساعدة للاجئين الأكثر عرضة للمخاطر والأشخاص الآخرين المتضررين من الأزمات.

55- ويتم جمع تمويل المساعدة التي يقدمها **البرنامج** للاجئين سنويا، بما يتسق مع ممارسات التمويل الإنساني. وفي حين أن التمويل المتاح لهذه الحافظة كان مستقرا، في حال حدوث عجز في المساهمات، سينظر **البرنامج** أولا في إعادة تخصيص الموارد غير المخصصة لدعم اللاجئين بموجب الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية. ونظرا إلى أن **البرنامج** يستهدف بالفعل اللاجئين الأكثر عرضة للمخاطر، فقد يتم تخفيض قيم التحويلات القائمة على النقد كملاذ أخير في حال كانت هناك حاجة لتحديد أولويات إضافية.[76] ومن شأن عدم الحفاظ على الدعم بموجب الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية أن يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي بين أسر اللاجئين وقد يشكل ذلك تحديات للتماسك الاجتماعي والشراكات.

استراتيجيتا الاستدامة والانتقال

56- صُممت هذه الخطة الاستراتيجية القطرية كخطة انتقالية سيواصل خلالها **البرنامج** تقليص أنشطته البرامجية على مدى العامين المقبلين، مع إرساء الترتيبات التشغيلية والقانونية وترتيبات الشراكات اللازمة في إطار نموذج بديل للحضور في تركيا. وستوجه المراحل الرئيسية والمقاييس المرجعية المحددة بوضوح عملية تسليم المسؤولية عن أي دعم متبق للاجئين إلى النظم والشركاء الوطنيين. ويسترشد هذا الانتقال بسياسة **البرنامج** لعام 2025 بشأن إضفاء الطابع المحلي، مع التركيز على الحلول المملوكة والمُدارة وطنيا، والاعتراف بمعارف وقدرات الشركاء المحليين والوطنيين.

57- وفي السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، ستكون إحدى أهم المراحل الرئيسية للانتقال وضع خارطة طريق مشتركة بشأن الانتقال، بالاتفاق مع النظراء الحكوميين، تحدد الإجراءات والأدوار والجداول الزمنية لتوقف **البرنامج** عن تقديم المساعدة للاجئين في تركيا. وستضع خارطة الطريق هذه مقاييس مرجعية للتوقف التدريجي للبرامج التي يديرها **البرنامج**، بما في ذلك مقاييس مرجعية تشغيلية مرتبطة بانخفاض عدد الحالات التي يعالجها **البرنامج**، والمقاييس المرجعية المالية التي تعبّر عن خفض بصمة التنفيذ **للبرنامج**، ومقاييس مرجعية للقدرات لتقييم استعداد الشركاء لتقديم المساعدة المستدامة للاجئين الأكثر

[75] يمكن أن تشمل فرص تعزيز قدرة البرامج الوطنية على الاستجابة للصدمات العمل على الاستهداف في حالات الطوارئ والحصص الغذائية المنزلية لمنع التسرب من المدارس أثناء الأزمات.

[76] خطة تحديد الأولويات التفصيلية لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية متاحة في بوابة بيانات الخطة الاستراتيجية القطرية.

عرضة للمخاطر. ومن الجوانب الشاملة الحاسمة للخروج المسؤول **للبرنامج** من البرمجة، ضمان استمرار استخدام النُهج القائمة على الأدلة والتي تركز على الأشخاص في ما يتعلق بالاستهداف وقيم التحويلات ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي في برامج اللاجئين بعد انتهاء الخطة الاستراتيجية القطرية.

58- وأدى العمل الذي قام به **البرنامج** في مجالي التعاون المؤسسي وتعزيز القدرات المؤسسية في الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2020 إلى نجاح تسليم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، حيث تمثل قدرة الشركاء الوطنيين على الاستمرار في تنفيذه بشكل فعال إنجازا كبيرا من حيث استدامته.[77] وبناء على ذلك، تتواءم أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية مع أولويات الشركاء الحكوميين، وتُصمم بالاشتراك معهم حيثما كان ذلك ممكنا. كما قام **البرنامج** بتضمين التركيز المتعمد على تعزيز القدرات المؤسسية على نطاق الخطة الاستراتيجية القطرية، مما سييسر نقل المعارف والأدوات والأدلة إلى الشركاء المحليين بينما يتم تعزيز الملكية الوطنية من أجل تحقيق حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية التي تدوم.

59- ومن المهم الإشارة إلى أن **البرنامج** سيكثف التعاون مع القطاع الخاص ويعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص كأدوات لتعزيز نظم الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها على النطاق المحلي. ومن خلال الاستفادة بما لدى القطاع الخاص من الابتكار والتمويل والبنية التحتية للخدمات اللوجستية، سيساهم **البرنامج** في المشاركة في وضع الحلول المحلية، بحيث ينسحب تدريجيا عندما تصبح قدرات القطاع الخاص مترسخة أكثر في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها الذي يتم بقيادة وطنية. وستدعم هذه الجهود القدرة المحلية على الصمود في تركيا، وستعزز جاهزية تركيا وقدراتها على الاستجابة كجهة فاعلة إنسانية إقليمية، تماشيا مع نية **البرنامج** المتمثلة في إضفاء الطابع المحلي على التنفيذ إلى جانب القيادة والابتكار. ومن المتوقع أن يستمر التعاون الاستراتيجي والمتبادل المنفعة بين **البرنامج** والقطاعين العام والخاص في تركيا في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها بعد انتهاء فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، مما يؤدي إلى توسيع نطاق القدرة الإنسانية الجماعية والكفاءة والوصول في المنطقة وخارجها، حيث يعيد **البرنامج** تحديد موقعه في تركيا من خلال مركز استراتيجي للأغذية تابع له.

60- وسيُمكّن نموذج المركز الاستراتيجي للأغذية **البرنامج** من الحفاظ على حضور مرن وفعال من حيث التكلفة يركز على تعزيز سلاسل الإمداد المحلية وقدرات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها في جميع أنحاء المنطقة، وتعزيز أثر سلاسل الإمداد الإقليمية **للبرنامج**، والاستثمار في الدبلوماسية الإنسانية للنهوض بالأمن الغذائي العالمي. ومن المتوقع أن يمكّن هذا النموذج **البرنامج** والمنظومة الإنسانية الأوسع من الاستجابة على نطاق أوسع وبسرعة أكبر، مما يقلل الازدواجية، ويعزز أوجه التآزر في جميع أنحاء المنطقة، ويعيد توجيه الوفورات إلى العمليات الميدانية، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها الاستجابة السريعة بالغة الأهمية، وتتطلب فيها قيود التمويل اتباع نُهج مبتكرة ومبسطة.

[77] تقرير موجز عن تقييم الخطط الاستراتيجية للبرنامج في جمهورية تركيا (2018-2025)" (WFP/EB.2/2025/6-C/9).

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تركيا (2026-2028)		
الهدف	**القضاء على الجوع**	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية:** تمكن المستهدفين من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الأزمات في تركيا من تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الأغذية المغذية، على مدار السنة.	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية:** بحلول عام 2028، الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية المعززة لتيسير دعم متّسم بالكفاءة للأشخاص المتضررين من الأزمات والمعرضين للمخاطر داخل تركيا وخارجها، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وبناء القدرة على الصمود.
الأنشطة	**النشاط 1-** تقديم المساعدة الغذائية وغير الغذائية إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات، بمن فيهم اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات أو العابرون.	**النشاط 2-** تعزيز الشراكات والتعاون مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لبناء القدرة على الصمود في حالات الطوارئ والصدمات والاستعداد لها، والاستجابة لها بفعالية، داخل تركيا وخارجها.
		النشاط 3- تقديم المساعدة التقنية ودعم حكومة تركيا لتعزيز الحماية الاجتماعية بما في ذلك من خلال التغذية المدرسية، ولتبادل خبراتها عالميا.
		النشاط 4- تقديم الخدمات المقدمة عند الطلب للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما ذلك الخدمات المشتركة لوكالات الأمم المتحدة.

الملحق الثاني

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

1- سينفذ **البرنامج** إطارا شاملا للرصد والتقييم والمساءلة والتعلم لضمان المساءلة وقياس الأثر ودعم صنع القرار القائم على الأدلة في جميع تدخلاته في تركيا على مدى السنتين القادمتين. وستُنفذ هذه الأنشطة تماشيا مع المعايير العالمية **للبرنامج** وأفضل الممارسات التي يتبعها لضمان الاتساق والفعالية والقدرة على التكيف. وستُجمع البيانات وفقا لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية في تركيا وستُصنف جميع البيانات بحسب الجنس والعمر والإعاقة.

2- وبغية دعم الأشخاص المتضررين من الأزمات، سيطبق **البرنامج** نظام رصد صارما لتتبع الاستهداف وتسليم المساعدة واتجاهات الأمن الغذائي وضعف الأسر. وستُستخدم الاستقصاءات المنتظمة للرصد ما بعد التوزيع، إلى جانب التقييمات الأخرى مثل تقارير تحليل السياق وآلية التعقيبات المجتمعية، لرصد فعالية البرامج وتجارب المستفيدين في الديناميات المتطورة، إلى جانب البيانات النوعية المستمدة من مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. كما سيجري **البرنامج** رصدا لأسعار الأسواق لتقييم القوة الشرائية وتوجيه التعديلات البرامجية.

3- ولتعزيز القدرات المؤسسية، سيجري **البرنامج** تقييمات لاحتياجات القدرات وتقييمات للعمليات لقياس التقدم المحرز. وسيتم تتبع فعالية مبادرات التدريب ووضع السياسات والدعم التقني من خلال آليات التعقيبات المنظمة، والمشاورات مع أصحاب المصلحة، ورصد الأداء لتعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، كجزء من جهود تعزيز القدرات التقنية.

4- وأثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، وتماشيا مع المتطلبات المؤسسية، سيُجرى تقييم لأهمية تدخلاته وكفاءتها وفعاليتها ولتوفير المساءلة لأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى الرؤى البالغة الأهمية للتعديلات البرامجية والتخطيط المستقبلي.

5- وستستفيد أنشطة الرصد والتقييم أساسا من الخبرات الخارجية لتوفير تحقق مستقل من تقديم المساعدات وتوزيعها وتعقيبات المستفيدين، وتقييم كفاءة وفعالية التنفيذ، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق حصائل الأمن الغذائي والأداء العام للبرامج. وسيتيح هذا النهج القائم على الرصد من قبل أطراف ثالثة تقليل عدد الموظفين وتحقيق وفورات في التكاليف، و ضمان إجراء عمليات تحقق ميدانية منتظمة في مراكز الإيواء المؤقتة ومواقع التحول الحضري والعمليات الحدودية.

6- وبغية تيسير عملية صنع القرار المستندة إلى البيانات، سيستخدم **البرنامج** أدوات جمع البيانات في الوقت الفعلي، ولوحات المعلومات التفاعلية، والتحليل الجغرافي المكاني حيثما يقتضي الأمر. وسيجري تحليل النتائج المستخلصة من عمليات الرصد والتقييمات والتحليلات، بما في ذلك الحماية المتكاملة، والمساءلة وتحليلات الحساسية للنزاعات بشكل منهجي لإرشاد تصميم البرامج والتنفيذ والتكيف. وحيثما يكون ممكنا، سيتم تبادلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن في ذلك النظراء الحكوميون، والجهات المانحة، والشركاء من أجل تعزيز الشفافية.

7- في عام 2024، استحدث **البرنامج** آلية جديدة للتعقيبات المجتمعية لتعزيز الاستجابة وإمكانية الوصول بالنسبة للمستفيدين. وسيواصل **البرنامج** تحسين هذه الآلية، بما في ذلك من خلال زيادة الأتمتة لضمان قدرة المستفيدين على الاتصال والتواصل بكفاءة وبشكل مباشر مع **البرنامج**. وسيستعرض **البرنامج** بيانات آلية التعقيبات المجتمعية إلى جانب البيانات المستخلصة من المشاركات المجتمعية، ويقارنها بالتثليث مع نتائج التقييم والرصد لتوجيه عملية صنع القرارات التشغيلية وتنفيذ البرامج بطريقة تكرارية وذلك لضمان سلامة برامج **البرنامج** ومساءلة **البرنامج** أمام الأشخاص المتضررين.

إدارة المخاطر وتدابير تخفيف أثرها

8- طوال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، سيقوم **البرنامج** برصد المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والائتمانية والمالية بشكل منهجي وسيحتفظ بسجل مفصل للمخاطر يحدد تدابير التخفيف الرئيسية. ومدرج أدناه عدد من المخاطر الرئيسية التي لم يشر إليها في أجزاء أخرى من الخطة الاستراتيجية القطرية.

المخاطر الاستراتيجية

9- *عدم المواءمة مع أولويات الحكومة*. يمثل عدم المواءمة مع أولويات الحكومة أحد المخاطر الاستراتيجية الرئيسية للخطة الاستراتيجية القطرية. فإذا تغيرت أولويات الحكومة خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك على سبيل المثال السياسات المتعلقة باللاجئين، فإن ذلك قد يؤثر على أهمية تدخلات **البرنامج**. وسيخفف **البرنامج** هذا الخطر من خلال التنسيق المستمر مع الحكومة والدعوة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

10- *تحديات التمويل وعدم المواءمة مع أولويات الجهات المانحة*. قد يؤدي التغير في أولويات الجهات المانحة إلى عدم كفاية التمويل، مما قد يسبب انخفاض المساعدة. ولتخفيف هذا الخطر، سيعزز **البرنامج** الشراكات القائمة ويعمل على دعوة الجهات المانحة إلى تمويل مرن متعدد السنوات. وبغية تنويع مصادر التمويل، سيستكشف **البرنامج** استراتيجيات مبتكرة ومشتركة لتعبئة الموارد، بالاستفادة من الفرص الفريدة التي يتيحها وضع تركيا كبلد متوسط الدخل من الشريحة العليا – بما في ذلك المبادرات الاستراتيجية للتمويل المشترك من قبل الحكومة المضيفة والشراكات مع القطاع الخاص.

11- *التوترات الإقليمية*. تشكل التوترات الإقليمية والتصعيد المحتمل للنزاع في الشرق الأوسط أحد المخاطر الاستراتيجية التي تحمل آثارا مباشرة بالنسبة لتركيا، بما في ذلك احتمال تدفق اللاجئين وزيادة الضغط على النظم الوطنية. وقد يؤثر ذلك على عمليات **البرنامج** من خلال زيادة الاحتياجات الإنسانية مما سيستلزم إجراء تعديلات تشغيلية وإعادة تخصيص الموارد بسرعة. وبغية التصدي لهذا الخطر، سيشارك **البرنامج** في أنشطة تخطيط السيناريوهات وأنشطة الاستعداد لتوقع التطورات المحتملة والتكيف معها والحفاظ على التنسيق الوثيق مع الشركاء الحكوميين والدوليين.

12- *التعرض للزلازل*. نظرا إلى ارتفاع مخاطر وقوع الزلازل في تركيا، بما في ذلك في المناطق حيث يعمل **البرنامج** والشركاء المتعاونون، تشكل الزلازل تهديدا كبيرا على الاستمرارية التشغيلية. وبغية تخفيف هذا الخطر، يجري **البرنامج** تقييمات منتظمة للمخاطر ورصدا مستمرا، كما يحتفظ بخطة شاملة لاستمرارية سير الأعمال، ولديه نظم قوية للنسخ الاحتياطي للبيانات موزعة بشكل استراتيجي عبر المكاتب لضمان سلامة البيانات واستردادها بسرعة في حالة حدوث انقطاع.

المخاطر التشغيلية

13- *الاستغلال والانتهاك الجنسيان*. بالاتساق مع نهج "عدم إلحاق الضرر"، سيخفف **البرنامج** المخاطر المرتبطة بالحماية والمساءلة، بما في ذلك مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيقوم **البرنامج** بانتظام بتحديد وتخفيف أي مخاطر محتملة غير مقصودة في ما يتعلق بالأشخاص المتضررين، وتعزيز قدرات موظفي **البرنامج** وشركائه، وزيادة الوعي لدى المجتمعات المتضررة، وإنشاء نظم إبلاغ داخلية ومسارات إحالة خارجية. وسيجري اعتماد نهج مراع لظروف النزاعات، ولا سيما عند إدخال تعديلات تشغيلية مثل معايير الاستهداف وقيم التحويل الجديدة.

المخاطر الائتمانية

14- *التدليس وتحريف المسار*. فعّل **البرنامج** عددا من التدابير لكشف التدليس وتحريف مسار الموارد ومنعهما، بما في ذلك آلية التعقيبات المجتمعية الخاصة به، وتعزيز نظم إدارة الهوية ونظم المطابقة للتحويلات القائمة على النقد، وبروتوكولات وآليات تصعيد واضحة لمتابعة أي تنبيهات بوجود علامات خطر محتملة تثار من خلال رصد المعاملات.

المخاطر المالية

15- *تقويض القوة الشرائية للمستفيدين*. قد يؤدي أي تدهور في البيئة الاقتصادية أو التضخم، ولا سيما التضخم في أسعار الأغذية، إلى تقويض القوة الشرائية للمستفيدين، مما سيضر بفائدة التحويلات القائمة على النقد التي يقدمها **البرنامج** وقدرة المستفيدين

على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وسوف يخفف **البرنامج** هذه المخاطر من خلال رصد الأسعار وأسعار صرف العملات وسيعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان كفاية قيمة التحويلات، بحسب الإمكان.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

16- تواجه تركيا تحديات بيئية كبيرة مدفوعة بالنمو السكاني والتوسع الحضري والاستهلاك غير المستدام.[1] وبغية تجنب تفاقم الضغوط البيئية من خلال برامجه، سيقوم **البرنامج** بفحص أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية بحثا عن المخاطر البيئية والاجتماعية باستخدام أداة فحص المخاطر البيئية والاجتماعية المؤسسية الخاصة به. كما يهدف **البرنامج** إلى التقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لعمليات الدعم التي يقوم بها من خلال تحسين كفاءة الطاقة، ورقمنة العمليات، والحد من الانبعاثات الناتجة عن السفر الجوي، وتنفيذ إدارة النفايات في مرافقه. كما سيُلزم بائعو وموردو **البرنامج** بالوفاء بالمعايير البيئية، مثل ISO 14 000. وسيستكشف **البرنامج** اعتماد نظام إدارة بيئية أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية.

[1] الأمم المتحدة. 2024. *التحليل القطري للأمم المتحدة – تركيا للفترة، 2026-2030* (لم ينشر).

الملحق الثالث

ميزانية الحافظة القطرية وتوزيع التكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(بالدولار الأمريكي)*

الجدول 1: ميزانية الحافظة القطرية *(بالدولار الأمريكي)*					
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**النشاط**	**2026**	**2027**	**2028**	**المجموع**
1	1	6 155 298	13 188 315	6 666 655	**26 010 269**
2	2	3 619 790	5 519 807	3 367 778	**12 507 375**
	3	250 942	337 106	313 492	**901 540**
	4	213 631	487 409	214 573	**915 612**
المجموع		**10 239 661**	**19 532 637**	**10 562 498**	**40 334 796**

الجدول 2: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(بالدولار الأمريكي)*			
	الحصيلة الاستراتيجية 1 للبرنامج	**الحصيلة الاستراتيجية 3 للبرنامج**	**المجموع**
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية**	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	
التحويلات	17 158 022	10 020 226	**27 178 247**
التنفيذ	4 263 561	1 827 253	**6 090 815**
تكاليف الدعم المباشرة	3 001 204	1 658 665	**4 659 869**
المجموع الفرعي	**24 422 787**	**13 506 143**	**37 928 931**
تكاليف الدعم غير المباشرة	1 587 481	818 385	**2 405 866**
المجموع	**26 010 269**	**14 324 528**	**40 334 796**

الملحق الرابع

الجدول 3: المستفيدون بحسب السنة				
	2026 (6 أشهر)	2027 (12 شهرا)	2028 (6 اشهر)	المجموع
مجموع المستفيدين (بدون تداخل)	166 450	326 600	134 200	602 950

الملحق الخامس

الحصص الغذائية (*غرام/شخص/يوم*) وقيمة التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*) بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية والنشاط					
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية				
	النشاط 1				
نوع المستفيدين	**اللاجئون (مراكز الإيواء المؤقتة)**	**اللاجئون (الانتقال إلى المناطق الحضرية)**	**اللاجئون (المنتقلون إلى سوريا)**	**اللاجئون (المنتقلون إلى سوريا)**	**الأشخاص المتضررون من الأزمات**
الطريقة	**التحويلات القائمة على النقد**	**التحويلات القائمة على النقد**	**قسائم السلع**	**المساعدة العينية**	**قسائم السلع**
مجموع السعرات الحرارية في اليوم*	1 365	1 323	1 323	1 070	يحدد لاحقا (الاحتياط للطوارئ)
الأغذية الجاهزة للأكل	لا	لا	نعم	نعم	
نسبة السعرات الحرارية من البروتين			52.95		
التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*)	0.436	0.509			0.667
عدد أيام التغذية في السنة	360	360	1	6	30

* بالنسبة للتحويلات القائمة على النقد، يتم تحديد تغطية السعرات الحرارية للمساعدة من خلال النسبة المئوية لتغطية قيمة التحويلات للجزء الغذائي من سلة الحد الأدنى للإنفاق. وحددت الحكومة قيمة التحويل الحالية لتتواءم قدر الإمكان مع خطة المساعدة لشبكة الأمان الاجتماعي التي وضعتها الحكومة.

الملحق السادس

روابط للموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

وستقدم معلومات محددة لكامل فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وستُحدّث سنويا، وتشمل ما يلي:

أ) طريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ب) لمحة عامة عن المستفيدين، بحسب الفئة العمرية والجنس وحالة الإقامة، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب فئة المستفيدين والجنس وطريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ج) توزيع الحصص الغذائية أو التحويلات لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

د) توزيع التحويلات بحسب الطريقة؛

ه) معلومات كمية، بالقيمة بالدولار الأمريكي لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية وبحسب عدد الأطنان عند الاقتضاء؛

و) خطة لتحديد الأولويات تعاير خطط التنفيذ بما يتماشى مع الآفاق المتوقعة للموارد.

[1] وفق التكليف بموجب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2016 التي وافق عليها المجلس التنفيذي.